وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة

The future of Iraq's regional role in the geopolitical balance equation in the region

م.م علياء حميد خيون*
Alia Hamid Khayoun
م.م روى غني سلمان**
Rawi Ghani Salman

- **الملخص :**

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق ذات التأثير الكبير والفعال في السياسة الدولية وذلك بسبب موقعها الجغرافي ذو الأهمية الاستراتيجية ولتمتعها بالموارد طبيعية ودورها الفعال في التفاعلات الجيوسياسية الدولية، وبذلك أن موقع العراق الاستراتيجي جعله نقطة محورية ومهمة في التوازن الإقليمي والجيوالسياسي في منطقة الشرق الأوسط، وعليه أن موقع العراق المركزي في المنطقة جعله محط اهتمام من قبل دول ذات نفوذ إقليمي كبير ولاسيما (تركيا ،ايران) إن هذا الموقع الجغرافي المؤثر جعله مهما من جانب العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والامنية في المنطقة ومن ثم يتميز العراق بمقومات داخلية وخارجية مما ادى إلى اقامة دور فعال ومؤثر في التوازنات الإقليمية، الا ان تحقيق هذا الدور يتطلب بذلك استقراراً من الناحية السياسية ولاسيما على الصعيد الداخلي وإقامة علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية الأخرى، اضافة الى الاندماج في المشاريع الاقتصادية والامنية، وبذلك يصبح العراق لاعباً أساسياً في التوازنات الإقليمية والجيوسياسية في المنطقة، وعليه ان مستقبل العراق ومكانته الاستراتيجية في التوازنات الإقليمية يتراوح ما بين تراجع الدور الاقليمي العراقي بسبب التحديات الكبيرة التي تحول دون استعادة دورة الإقليمي الفعال إذ تعرقل التوازنات الدولية والإقليمية قدرة العراق باتخاذ قرارات مستقلة مما تعزز نفوذه في المنطقة، ومآبين تصاعد الدور الإقليمي العراقي اي بإمكان العراق بالظهور كقوة اقليمية و عنصر مهم من عناصر التوازن والاستقرار ويتم ذلك من خلال تعزيز موقعها الجغرافي استراتيجي وتعزيز وتقوية علاقاته مع الدول الإقليمية المجاورة بالإضافة إلى تطوير اقتصاد العراق وتحقيق الاستقرار الداخلي.

- **الكلمات المفتاحية :** العراق , المستقبل , التوازن , الشرق الاوسط , الامن.

* ماجستير سياسة دولية / كلية العلوم السياسية جامعة النهرين aliaahameed267@gmail.com
** كلية القانون و العلوم السياسية / جامعة الامام الصادق (ع) ruaa.ghani@ijsu.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **Abstract:**

The Middle East region is one of the most influential and effective regions in international politics due to its geographical location of strategic importance, its enjoyment of Natural Resources and its effective role in international geopolitical interactions, and thus Iraq's strategic location has made it an important focal point in the regional and geopolitical balance in the Middle East, and Iraq's central location in the region has made it the focus of attention by countries with great regional influence, especially (Turkey, Iran) this influential geographical location has made it important on many political, economic and security issues in the region, and then Iraq is characterized by internal and external components, which led to Establishing an effective and influential role in regional balances, but achieving this role requires stability from a political point of view, especially at the internal level, and establishing balanced relations with other regional powers, in addition to integration into economic and security projects, thus Iraq becomes a key player in regional and geopolitical balances in the region, and accordingly, the future of Iraq and its strategic position in regional balances ranges from the decline of the Iraqi regional role due to the great challenges that prevent the restoration of an effective regional cycle, as international and regional balances impede Iraq's ability to make independent decisions, thereby enhancing its influence in the region, and between escalating Iraq's regional role means that Iraq can emerge as a regional power and an important element of balance and stability, and this is done by strengthening its strategic geographical position, strengthening and strengthening its relations with neighboring regional countries, in addition to developing Iraq's economy and achieving internal stability.

- **Keywords**: Iraq, future, balance, Middle East, security.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **المقدمة :**

نظراً للتغيرات السريعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إذ أصبح الدور الإقليمي عاملاً حاسماً ومهماً في رسم معادلات التوازن الاستراتيجي، ومع زيادة حدة التنافس ما بين دول العالم أي بين جميع القوى الدولية و الإقليمية، تسعة الدول في هذا الصدد إلى تعزيز فاعلية نفوذها من خلال إقامة التحالفات الاستراتيجية ووسائل المفاوضات الدبلوماسية والتدخل في جميع القضايا،إذ أن التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية تنتج العديد من التداعيات والتحديات التي تجعل من التوازنات الإقليمية ميداناً لإعادة رسم تشكيل موازين القوى ، وبذلك أن الأمن الاقليمي يعتبر واحد من أهم الركائز الأساسية لقوة واستمرار الدولة، بمعناه يشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي يكون هدفها حماية الدولة وتأمين سيادتها من أي تهديدات سواء كانت خارجية أو داخلية، وبذلك أن الخوض في مدلول الأمن الاقليمي سيساعد في استشراف مستقبل الدولة على مواجهة هذه التلات وكيفية التكيف مع التغيرات، إذا إنه الأساس في تحقيق استراتيجيات للحفاظ على استقرار وتقدم الدولة، وبذلك يعتمد الدور الإقليمي لأي دولة على مجموعة من العوامل والممات الداخلية والخارجية التي لابد أن تؤثر على استراتيجية الدولة في تطوير دورها الإقليمي وبالنظر إلى هذه المقومات إن وجودها الفعلي أو القدرة والإمكانية على استخدامها يعكس وعلى حد كبير الاحتمالات الفاعلة وتأثيرها وتوجهاتها وأن العراق ليس استثناءً ،آذ إن العراق من الدول ذات الأهمية استراتيجية نظرا لموقعه الجغرافي ولثوراته الطبيعية ولكونه يجاور قوى إقليمية مؤثرة مثل تركيا وإيران ودول الخليج، مما جعله يؤثر بشكل واضح على التوازن الإقليمية بكونه يمثل ساحة تنافس بين العديد من القوى ومما لا شك فيه أن العراق سيظل عاملا مهما في معادلة توازنات الجيو سياسية وذلك يتم من خلال قدرته على تحقيق الاستقرار الداخلي والتعامل مع التهديدات الإقليمية والدولية.

- **أهمية البحث :**

يسعى هذا البحث إلى بيان أهمية الأمن الإقليمي كمفهوم ذي تأثير في البيئة الدولية، إذ انه استراتيجية مشتركة متبعة بين الدول لوجود مجموعة من المصالح والأهداف ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولعل أن الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الاقليمي هو من أبرز المؤشرات على أهمية ودور هذا المفهوم في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة لتحقيق أهدافها و مصالحها .

- **هدف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع مهم وهو مستقبل الدور الإقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف بالتعرف على البعد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المفاهيم للأمن الإقليمي وتطرق إلى أهم المقومات الداخلية والخارجية لدور العراق الإقليمي والتعرف على مكانة العراق الاستراتيجية وأثرها في التوازنات وعلى أهم المشاهد المستقبلية للدور الإقليمي العراقي .

- **حدود البحث :**

أن ضروريات البحث العلمي أو جابت بالتركيز على الدور الإقليمي للعراق وذلك من خلال البحث في معادلة التوازنات الجيوسياسية للعراق في المنطقة .

- **اشكالية الدراسة:**

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في تحديد(ما هو مستقبل دور العراق في التوازنات الاستراتيجية الإقليمية؟ وكيف يمكن للعراق تعزيز مكانته كفاعل إقليمي رئيسي في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والجغرافية التي يواجهها؟ وعليه ننطلق من طرح جملة من الأسئلة الفرعية وسيتم الإجابة عليها في مضمون الدراسة..

1-ما هو البعد المفاهيمي للأمن الإقليمي والشرق الاوسط؟

2-ما أبرز المقومات الداخلية والخارجية لدور العراق الإقليمي؟

3-مكانة العراق الاستراتيجية وأثرها في معادلة التوازن الاقليمي ؟

4-ما هو مستقبل الدور الإقليمي للعراق في التوازنات الجيو سياسية ؟

- **فرضية البحث :**

يسعى هذا البحث للتحقق من فرضية مفادها(إن العراق يمتلك المقاومات اللازمة لتعزيز دورة الإقليمي إلا أن نجاح ذلك يعتمد على قدرته بتجاوز المعوقات الداخلية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي للتأثير النفود الإقليمي لدول الجوار والصراعات الدولية .

- **منهجية البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي وذلك عبر الإستعانه بمقترب (المنهج الوصفي) لتقديم دراسة شاملة المقومات العراق الداخلية والخارجية ودوره في تحديد موقعه الاستراتيجي، كما سوف يتم الاعتماد على (المقترب الاستشراقي) من أجل البحث في مستقبل العراق وتأثيره الإقليمي في التوازنات السياسية .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى اربع محاور تناول المحور الأول (البعد المفاهيمي للأمن الإقليمي والشرق الأوسط) ، في حين تناول المحور الثاني(المقاومات الداخلية والخارجية لدور العراق الإقليمي)، أما الحور الثالث يتناول(مكانة العراق الاستراتيجية وأثرها في معادلة التوزان الاقليمي) , اما المحور الرابع فيتناول(مستقبل الدور الإقليمي للعراق في التوازنات الجيو سياسية).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً: مفهوم الامن الإقليمي والشرق الأوسط.

1- مفهوم الامن الإقليمي:

ظهر مفهوم الأمن الإقليمي لدى الدول العظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٩) ليتعدى بذلك الأمن القومي الذي بدا ضعيفا في مواجهة التحديات العالمي والأمن الإقليمي يتمثل[1]:

أ- إدراك إقليم معين بدوله المنتمية إليه لأسلوب تحقيق الحماية لذلك الإقليم من خلال الاتفاق بين أعضائه، وهذا يفرض إن تملك دول الإقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف.

ب- توفير الإمكانيات القادرة على تحقيقه، وبعد تطبيق من تطبيقات الأمن المعنى بحل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وهو لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة. وفي ظل التطورات الحاصلة لمفهوم الأمن الإقليمي عبر مراحل من الزمن ظهرت مستويات عدة للأمن تتخذ صوراً وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية وعليه فإن ثمة مفاهيم مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من أهمها[2]:

- **الدفاع الجماعي:** وهو استراتيجية من استراتيجيات الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الدول البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديدات أو عدو مشترك مدرك أو محتمل.
- **الأمن المتحد:** هو يتمثل بمجموعة من الإجراءات الأمنية الجماعية، تقوم بموجبه مجموعة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة ويكون ذلك بشكل غير رسمي.
- **الأمن الجماعي:** وهو نظام استراتيجي يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض أحدها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف.
- **الأمن المشترك:** وهو الذي يهتم بالبعد الاستراتيجي العسكري للأمن؛ إذ يركز اعتماده على القوات الدفاعية بصورة خاصة بدلاً من الاعتماد على القوات الهجومية، بيد انه يؤكد على الارتباط الأمني المتبادل؛ محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح.

---

1 -حامد ربيع، نظرية الامن القومي، مجلة افاق عربية، العدد3، 1987، بغداد، ص18.

2-علي عبد خضر، قضايا الامن في إقليم شرق اسيا بعد الحرب الباردة"دراسه في النموذ الروسي"أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،2014،ص20.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **الأمن الشامل:** يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع وأشمل من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي، ليضم أبعادا اجتماعية واقتصادية واستراتيجية وسياسية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن الاستراتيجي.

ويبقى لكل دولة خصوصيتها في أمنها الوطني وعليه يمكن القول إن الأمن الإقليمي، بأنه استراتيجية التنسيق المشترك بين الدول لوجود مصالح واهداف مشتركة ضد الإخطار الداخلية والخارجية، وهو لا يقل أهميتاً عن الأمن الوطني الذي يكفل للدولة وشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته الاستراتيجية عبر توظيف القيادة الاستراتيجية للدولة لتلك الممكنات، والاهتمام بأمن أية دولة في ظل مفهوم الأمن الاقليمي ينطلق من الدولة، بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي مرتبطة به توثر فيه بقدر ما تتأثر به([1]).

2- مفهوم الشرق الاوسط

اما الشرق الأوسط فيقول (جورج لينكوفسكي): لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم. وهذا نابع من الأهمية الجيوبولتيكية للمنطقة([2])، تاريخياً بعد "الفرد تاير ماهان "المؤرخ والاستراتيجي البحري الأمريكي أول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام ١٩٠٢ وذلك في خلال مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد بغداد – برلين. ويمكن الوقوف على مجموعة من التعاريف للشرق الأوسط ، تعريف منطقة الشرق الاوسط برؤية منظمة الامم المتحدة: مر تعريف مصطلح الشرق الأوسط لدى منظمة الامم المتحدة بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولاً فلقد عرفت دراسة للأمم المتحدة نشرت عام ١٩٧٥ منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً، ومن ثم عادت منظمة الامم المتحدة لتعدل التعريف الذي جاءت به فشمل التعريف بالمنطقة على انها كل الدول العربية تضم ٢٢ دولة [(3)].

---

1 – ثامر محمد الخزرجي، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الازمات، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي،2005، ص332.

2- فتحي احمد، الشرق الأوسط واهميته الاقتصادية والجيوبولتيكية، مركز الزيتونة للدراسات السياسية، دراسات استراتيجية، العدد8، تموز،2000، ص4.

3- لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد 11ايلول2001، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص111.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تعريف الولايات المتحدة الاميركية للشرق الأوسط: جاء تعريف الولايات المتحدة لمصطلح الشرق الأوسط في إطار ما اعلنته من مبادرات للحد من التسلح في المنطقة، مثل مبادرة الرئيس الأميركي" بوش الاب" للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط التي أعلنها في ايار ١٩٩١ والتي حدد من خلالها منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً فضلاً عن اسرائيل. إلا أن التعريف الحديث بمصطلح الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة فينظر الى المنطقة بأنها: (مصر والجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وتركيا وإيران). رؤية الكيان الصهيوني للشرق الاوسط: عرف شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ومهندس مشروع الشرق الأوسط الحدود الجغرافية للشرق الأوسط في كتابه الشرق الأوسط الجديد بأنها (تمتد من حدود مصر وحتى حدود باكستان الشرقية ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا)[1].

ومما تجدر الاشارة اليه الأهمية الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط انها منطقة تتحكم بالعديد من المناطق والممرات منها مضيق هرمز وباب المندب ومضيق تيران وقناة السويس. وان لمنطقة الخليج العربي تتصف بخصائص تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجيوبولتيكية، فهو بحيرة شبه مغلقة تقع على شواطئ شبه الجزيرة العربية غرباً وسواحل إيران شرقاً فهو بحسب وصف " **جان جاك بيربي** " الباحث الفرنسي (ان الخليج العربي يعد قلب الشرق الأوسط جغرافياً، وبابه السحري وصندوقه الذهبي – في اشارة الى النفط)[2].

ثانياً: المقومات الداخلية والخارجية لدور العراق اقليميا .

يعتمد الدور الإقليمي لأي دولة، على مجموعة من المقومات الداخلية التي تؤثر على إستراتيجية الدولة في صياغة عملية بناء دورها الإقليمي، إذ إن تأثير هذه المقومات قد يكون إيجابياً تستطيع الدولة أن تحقق أهدافها وقد يكون العكس، لذلك على صانعي القرار الإستراتيجي أن يتحركوا على وفق حسابات لا تغفل هذه المقومات ومدى تأثيرها.

ويتفق معظم الباحثين، على أن الدور ليس مجرد رغبة فحسب، بل هو انعكاس أو استجابة لمقومات مادية وأخرى معنوية، وأن الدور هو قراءة لماهية التأثيرات المحتملة ومستوحاة من ماهية

1 – مصطفى عبد العزيز موسى، العرب في مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق اوسطي، ط2، مكتبة دار الشرق، القاهرة،2001،ص111.

2 فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأميركية وامن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأميركية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، بغداد،2001،ص4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقومات التي تنطوي عليها الدولة، ومن ثم فإن الوقوف على المقومات من حيث وجودها الفعلي أو قدرة توظيفها تعكس إلى حد كبير احتمالات الدور المتوقع من حيث الحجم والاتجاه والتأثير، ولا يشذ العراق عن هذه الضوابط.

1- المقومات الداخلية لدور العراق الإقليمي (المقومات المادية)

أ- المقوم الجغرافي

تبرز أهمية هذا المقوم بالعلاقة بين الجغرافية وقوة الدولة – فقوة الدولة وأهميتها تنبع من شقين، الأول خارج إرادة الإنسان وهو ما يتعلق بالجغرافية والثروات والموارد الطبيعية، والآخر هو من صنع الإنسان وهو ما يتعلق بالاقتصاد والسياسة والإمكانات العسكرية، وطالما أن الجغرافية تدرس الأرض بصفتها موطن الإنسان، فهي تدرس التفاعل مع الإنسان وكيفية أن تكون عامل مساعد، أو معيق لعنصر القوة الآخر الذي من صنعه[1].

ويؤدي المقوم الجغرافي دوراً مميزاً في تشكيل أساس الدولة وكيانها السياسي، ولما كانت الدول تختلف في مقوماتها الجغرافية فإنها تتأثر بذلك قوتها وضعفها وتأثير ذلك على سير علاقاتها في داخل بيئتها الإقليمية، وبذلك فإن المقومات الجغرافية تعد بمثابة عوامل لتكوين قوة الدولة أو ضعفها. كما يؤثر المقوم الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والسكاني، والنفسي للدول، والذي بدوره ينعكس على نوعية العلاقة بين الدولة والدول الأخرى ولاسيما القريبة منها جغرافياً، وينبع تأثير المقوم الجغرافي في إستراتيجية الدولة ودورها الإقليمي من مجمل خصائصها الجغرافية نتيجة لتنوعها وتباين درجة تأثيرها[2].

كما إن للموقع دوراً فاعلاً في العلاقات الدولية وأداء الدولة لوظائفها الداخلية، والتأثير في الوزن الدولي للوحدة السياسية[3]. فالموقع الجغرافي من الأسس المهمة للتحليل في الجغرافية السياسية، فهو يتسم بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى لأنه مكان ثابت على الأرض التي تعد ميدان البحث غير أن الأهمية السياسية والإستراتيجية للموقع في تغير مستمر، لأنها تتغير مع الزمن أولاً والتقدم التكنولوجي والتقنيات الحديثة ثانياً، بمعنى أن الموقع بعد من العناصر الثابتة إلا أن أهميته هي التي تتغير فأما أن

1 – محمد ازهر سعيد، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق،1998،ص69.

2 – مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية "دراسة نظرية "، بغداد، مطبعة دار الحكمة،1991ص ص150-151.

3 – صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، مطبعة الإسكندرية، بلا تاريخ، ص32.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يفقد أو يكتسب أهمية جديدة حسب التطورات الحاصلة[1]. ويعترف علماء الجغرافية السياسية بأثر الموقع الجغرافي، بيد أنهم يؤكدون ضرورة إدراك قيمته الفعلية إدراكاً مرناً يأخذ الحسبان جملة تلك المتغيرات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه القيمة[2].

يقع (العراق) في جنوب غربي قارة آسيا، وتمتد رقعته بين دائرتي عرض (٣٧-٢٩) شمالاً وخطي طول (٣٨-٤٨) شرقاً، وبتدقيق النظر في امتداد العراق بالنسبة لخطوط العرض نجد انه يقع في (القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية). وتولي الجغرافية السياسية اهتماماً بدوائر العرض بالنسبة للموقع الفلكي، لأي كيان سياسي، لارتباط ذلك بالتنوع الإقليمي والمناخي والزراعي الذي تنعكس آثاره على بناء القوة الذاتية للدولة، أما خطوط الطول فلا يعول عليها كثيراً في تحديد مفاهيم القوة، مع أنها تفيد في معرفة الزمن وتباين التوقيتات المحلية.

إن طبيعة موقع العراق الفلكي هذا جعلته يمر بفصول مناخية متنوعة ساعدت على تنوع زراعته فضلاً عن أنها ساعدت على انتشار زراعة محاصيل متنوعة في الشمال عن الجنوب.

أما فيما يتعلق أهمية الموقع من حيث اليابس والماء، فيعد الموقع من حيث علاقته باليابس والماء عنصراً هاماً في قيمة الدولة السياسية لأنه يكسبها شخصية خاصة، ويوجه استراتيجيتها وسياستها نحو اتجاهات معينة، بعبارة أخرى، يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات والخلجان على تحديد طبيعة مصالحها وحالاتها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية[3].

والعراق لا يطل على بحار مفتوحة ومحيطات واسعة، إلا في منطقة ضيقة ومساحة صغيرة هي شبه جزيرة الفاو في أقصى الجنوب من العراق الذي يطل على أقصى الشمال من الخليج العربي، إذ يقع العراق في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي ويكون ساحله محصور بين رأس البيشة ممتداً بمحاذاة خور عبد الله حتى ميناء أم قصر داخل خور الزبير وإن المسافة التي تقابل البحر هي (١٨) كم، أما باقي الساحل فيطل على قناة ضيق هي قناة خور عبد الله[4].

وقد ترتب على ذلك صغر البحر الإقليمي العراقي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية، وقد برز أثر ذلك صعوبات عدة، أهمها صعوبة تحديد الحدود الخارجية للبحر الإقليمي العراقي بسبب تداخله

1 – محمد أزهر سعيد، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق،1988،ص75.
2 – مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية "دراسة نظرية "، بغداد، مطبعة دار الحكمة،1991،ص157.
3 – نافع القصاب، واخرون، الجغرافية السياسية، بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1988،ص32.
4 – باسم كريم سويدان، البحر الإقليمي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2001،ص31.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مع البحر الإقليمي الإيراني والكويتي، فضلاً عن إشراف الساحلين الإيراني والكويتي على الساحل العراقي[1].

كما أن له دوراً اقتصادياً مميزاً أضفى على الطريق الملاحي فيه أهمية خاصة فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الأساطيل التجارية والعسكرية، كما أن وقوف الملاحة فيه يعني من الناحية العملية وقف امتداد النفط إلى العالم، وهذا بدوره يؤثر في اقتصاد الكثير من دول العالم بما فيها الدول الكبرى، ومن هنا تأتي الأهمية الإستراتيجية لهذا الطريق الملاحي وضرورة المحافظة عليه والسيطرة على المناطق المجاورة له لاسيما العراق، لذلك زادت أهمية الموقع الجغرافي العراقي في المدرك الإستراتيجي للدول الكبرى [2].

وفيما يتعلق بمنطقة الدراسة ودول جوارها الجغرافي فقد جاور العراق دولاً عربية وأخرى غير عربية، تختلف عنها من النواحي الأيديولوجية، والفكرية، والسياسية وهي (تركيا، إيران)، فقد يتبلور هذا الاختلاف ويؤدي إلى تأزم العلاقات بينهما إذ ما تهيأت الظروف المناسبة لذلك، وهذا ما حدث بين العراق وإيران وكان سبباً لحرب دامت ثمان سنوات كما حدث تأزم في العلاقات بين العراق – تركيا وكذلك العراق وإسرائيل[3].

إن الأهمية الإستراتيجية التي أكسبت العراق هذا الموقع تنبع من طبيعة العلاقة مع الدول المجاورة أولاً وطبيعة المنطقة وحساسيتها ثانياً، فمن حيث الأول فإن العراق يقع ضمن دائرتين الأولى هي دول الجوار المباشر والمتمثلة بإيران، وتركيا وسورية والأردن والسعودية والكويت، إذ يتوسط العراق هذه الدول، والدائرة الثانية هي الدائرة الإقليمية التي تمثل باقي دول الخليج وإسرائيل ومصر وفلسطين، والأهمية التي انعكست على الجانب السياسي والاستراتيجي، هي أن العراق لابد أن يكون فاعلاً وعنصر توازن في المنطقة بين دول متمايزة من حيث القوة في ظل تنافس سياسي شديد بين الدائرتين وحتى بين أطراف الدائرة الواحدة، ففي التنافس لعب العراق دوراً إقليمياً واضحاً، فقد كان حاضراً لتوسع دول على حساب

1 – جابر إبراهيم الراوي، القانون الدولي للبحار وفقا لاتفاقية قانون البحار لعام 1982 مع دراسة على الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة، كلية القانون،1989،ص38.

2 – حسين ندا حسين، الأهمية الاستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد،1980،ص47.

3 – عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر،1989،ص38.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

غيرها مثلاً عامل الاختلاف بين دول الخليج وإيران أعطى العراق ميزة من حيث الموقع ليؤثر إقليمياً في المنطقة كونه الموازن لإيران[1].

أما شكل المساحة، ففي نظر الباحثين يعد شكل الدولة مثالياً كلما كان أقرب إلى الشكل الدائري، والنظرة الجغرافية لخارطة العراق تبين لنا أن شكل مساحة العراق ليس الشكل المثالي للدولة، إذ يعاب على شكل الحدود العراقية احتوائها على تخصرات تعد عناصر ضعف للدولة العراقية وهي، (تخصر النفط خانة عند الحدود مع إيران، وتخصر حصيبة عند الحدود مع سوريا، وتخصر الأمغر جنوب عرعر عند الحدود مع السعودية).

إذ أثبتت الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) خطورة التخصر الأول، عندما حاولت إيران حشد قواتها عند هذا التخصر، لأنه أقرب مسافة إلى بغداد مركز وعاصمة الدولة العراقية بمسافة (١٣٩) كم [2]، وفي حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) استغلت قوات التحالف المتواجدة في السعودية التخصر الثالث (تخصر عرعر واجتاحت الأراضي العراقية حتى وصلت إلى نهر الفرات.

ب– المقوم الاقتصادي

يشكل المقوم الاقتصادي دوراً كبيراً في تحديد أسس الإستراتيجية الشاملة للدولة، إذ أن مستوى النمو الاقتصادي، والصناعي، والتجاري أصبح العامل الأكثر تأثيراً في نمط القوة ومظاهر الإفصاح عنها، فالدولة التي لا تملك مواردا وإمكانيات اقتصادية متميزة يستحيل عليها أن تكون قوة إقليمية أو دولية متميزة، بالمقابل يتعزز الدور الاستراتيجي للدولة ويتوسع كلما أزداد تميزها في القبض على تلك الإمكانات ونجحت في رصف خطط مسؤولة وبناء البيئتين الداخلية والخارجية لصالح استثمارها.

وللمقوم الاقتصادي أهمية تكاد تكون خاصة، إذ إن غياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة، مثلاً إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانات ذاتية، ودعم عملية التنمية في البلاد، فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان[3]، فبدون هذا المقوم الاقتصادي تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في أوقات السلم والحرب.

1– احمد إبراهيم محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)،1999، ص ص 118–119.

2 – منذر عبد المجيد البدري، دراسة في جغرافية العراق السياسية، المؤتمر الجغرافي العربي الثاني، بغداد،1992،ص10.

3 – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات "، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الخامسة،1987،ص183.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

واقع الاقتصاد العراقي

عانى الاقتصاد العراقي وعلى مدى عقود من الزمن حالة من التدهور والأزمات المتكررة بسبب الظروف التي ألمت به وتوجها النظام السياسي خلال الحقبة الممتدة (٢٠٠٣-١٩٨٠) وما بعدها من احتلال لأراضيه.

إذ شهد العراق حربين أطاحتا بمرتكزات التنمية الاقتصادية فيه الحرب (العراقية – الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨)، التي أدت إلى عسكرة الاقتصاد العراقي ووظفت كل مقدراته المالية والبشرية الإدامة متطلبات هذه الحرب، مما أدى إلى استنزاف الفوائض المالية التي تراكمت لدى العراق نتيجة الطفرة في عائدات تصدير النفط والقروض التي حصل عليها آنذاك[1].

فبدلاً من توجيه تلك العوائد لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وجهت نحو الإنفاق التسليحي ومشاريع التصنيع العسكري) ، ولم يتجه النظام السياسي أنداك نحو معالجة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية لحقبة ما بعد الحرب وإنهاء عسكرة الاقتصاد، بل اتجه نحو مزيد من مركزية الاقتصاد والاهتمام بالتصنيع العسكري بالشكل الذي دفع النظام إلى اتخاذ قراره بدخول الكويت عام ١٩٩٠ ، وكرد فعل للمجتمع الدولي دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة تمثلت بمرحلة تدمير مؤسساته وفرض عقوبات اقتصادية بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (٦٦٠) في (٦ / آب / ١٩٩٠) [2].

ثم جاءت أزمة عام (٢٠٠١) بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، وإدراكاً من الولايات المتحدة الأمريكية لعدم جدوى العقوبات الاقتصادية، فعملت على تغيير نسق العقوبات لتتحول من صيغة **(النفط مقابل الغذاء)** إلى ما يسمى بـ **(العقوبات الذكية)**، التي تنطوي على تشديد العقوبات والرقابة على السلع التي يمكن أن تكون ذات استخدام مزدوج مدني عسكري، والهدف الأساس من تلكم العقوبات كان تدمير الاقتصاد العراقي وتغيير نظام الحكم السياسي فيه، وهذا ما أوضحه**(كولن باول) وزير الخارجية الأمريكي** في (٢٢) / شباط / ٢٠٠٢)، "إن العقوبات والضغط الذي تولده هما جزء من إستراتيجية أمريكا لتغير النظام السياسي في العراق"، وبالفعل فقد تبنت أمريكا قرار الحرب على العراق وتم احتلاله في(2003\4\9)، وإسقاط نظامه السياسي.

---

1 – هيثم كريم صيوان، ازمة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003،"الملامح والافاق المستقبلية" مجلة قضايا سياسية، العدد (4)، جامعه النهرين، كلية العلوم السياسية،2009،ص106.

2 – هيثم كريم صيوان، مصدر سبق ذكره، ص107.انظر كذلك: سامي شبر، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية، ترجمة رياض القيسي، بيت الحكمة، بغداد،2002،ص7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً: المقومات الداخلية لدور العراق الإقليمي (المقومات المعنوية)

1- مقوم النظام السياسي

هناك علاقة وثيقة بين شكل النظام السياسي المتبع والفاعلية والاستقرار السياسيين للدولة فمن المعروف أن أي دولة كانت تمارس ثلاث وظائف رئيسة في صنع القوانين، تنفيذ القوانين، والفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق القوانين، وفي مقابل هذه الوظائف الثلاث هناك ثلاث مؤسسات أو سلطات هي سلطة التشريع، سلطة التنفيذ، وسلطة القضاء والفصل في النزاعات.

فإذا فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن شكل النظام يكون (رئاسياً) كما في الولايات المتحدة الأمريكية، أما إذا دمجت السلطتين التشريعية والتنفيذية فإن شكل النظام يكون (برلمانيا) كما في بريطانيا، وفي حالة الأخذ ببعض خصائص النظام الرئاسي وبعض خصائص النظام البرلماني فإن النظام الناتج يكون (مختلطاً) كما في فرنسا.

شهد العراق تحولات سياسية تمثلت في الأنظمة السياسية المختلفة التي تولت إدارة شؤون البلاد منذ نشأته عام (١٩٢١) التي وقتنا الحاضر، تراوحت بين نظام ملكي برلماني استمر حتى عام (١٩٥٨) ليحل محله النظام الجمهوري الذي استمر لحد الآن.

ففي العراق يمكن تحديد جملة من المؤشرات يمكن عن طريقها قياس أداء النظام السياسي في مدى تحقيق الفاعلية والاستقرار السياسيين وما يتبعه من تقدم اقتصادي واجتماعي، ومنها ما يتعلق بمدى النجاح في تطبيق الديمقراطية والحريات العامة والمشاركة في الحكم والتداول السلمي للسلطة، ومنها ما يتعلق بنوعية العلاقات الخارجية في المحيطين الإقليمي والدولي ومدى فاعلية الدور الإقليمي للعراق.

ولمعرفة مدى فاعلية النظام السياسي العراقي لابد من دراسة وتحليل الواقع السياسي العراقي وانعكاساته وأثاره السلبية والايجابية ومدى انسجامه مع واقع العراق الحالي تحت الاحتلال.

ففي عام (٢٠٠٣)، شهد العراق عملية تغيير لنظامه السياسي، نتيجة احتلاله من الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجة هذا الاحتلال، حدوث انهيار سياسي في الدولة العراقية وفراغ في السلطة، إذ أصبح العراق ساحة لصدامات سياسية، وأصبح بلداً يعاني من فراغ سياسي وأمني، دولة بلا مؤسسات سياسية ولا هيئات سلطة، ولعل من أبرز المؤشرات هو ظاهرة إنشاء الكثير من الحركات والأحزاب السياسية إلى درجة أصبح هناك أكثر من (٢٥٠) حزب وحركة سياسية، بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد، واتسم الوضع العراقي في هذه الفترة بوجود خلافات ووجود رؤى سياسية لتشكيل مستقبل العراق وشكل الدولة هل هي فدرالية؟ أو دولة مركزية، وقد برزت الكثير من القوى الاجتماعية على

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الساحة السياسية العراقية فبرزت العشائر، والمرجعيات الدينية العليا فضلاً عن بعض الأحزاب الكبيرة ذات النفوذ الاجتماعي [1] وبهذا أصبح الوضع العراقي في غاية الحساسية، بمعنى انهيار النظام السياسي في العراق والعمل على بناء وتأسيس نظام سياسي جديد.

وتتطلب عملية بناء نظام سياسي جديد مدة كافية لتكون أسس هذا النظام فاعلة ومؤثرة عن طريق الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، ومرت عملية بناء هذا النظام بمراحل كثيرة، كانت بدايتها تتمثل بملء الفراغ الحاصل بالسلطة، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين حاكم مدني، يمارس سلطة كاملة كرئيس تنفيذي في العراق، بحيث بات هذا الأمر يثير الشكوك على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية على السواء من أن العراق سيصبح ولاية أمريكية جديدة بعد أن أصبح يديره حاكم أمريكي وخضوعه لاحتلال عسكري مباشر [2].

وفي يوم (٣٠ حزيران / ٢٠٠٤) تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، وصدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وتجديداً لحين اعتماد دستور دائم للعراق من مجلس ينتخب قبل نهاية (كانون الثاني / ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من الاعتراضات التي وردت على قانون إدارة الدولة العراقية والتي تمثلت بالمرجعيات الدينية (آية الله السيد علي السيستاني)، التي أعلنت تحفظها عليه وطالبت بجمع التوقيعات الرافضة له، وعلى الرغم من رفضه من بعض أعضاء مجلس الحكم إلا أنه ظل نافذاً وأصبح الموجه الأساسي لحركة الدولة العراقية.

2- المقوم المجتمعي

لا يقل المقوم المجتمعي في أهميته عن المقومات الأخرى في إعطاء الدولة قيمتها وأهميتها السياسية، بل ربما تعد من أهمها جميعاً من حيث التأثير في قوة الدولة ودورها الإقليمي، لأن أغلب المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدول في وقتنا الحاضر ترجع في حيثياتها إلى العوامل المجتمعية فيها([3]) .

---

1 –شذى زكي حسون، الانتخابات البرلمانية وإعادة هيكلية النظام السياسي في العراق، مجلة المستنصرية، العدد (28)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، كانون الأول 2009،ص37.

2 –رائد شهاب احمد، اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2005،ص98.

3 – نافع القصاب واخرون، مصدر سبق ذكره، ص58.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعليه فإن المجتمع يشكل الحيز العام في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وبحسب **(كارل ماركس)** فإن المجتمع يشكل البؤرة الحقيقية لمسرح التاريخ كله.

كما أن خصائص المجتمع من حيث عدد السكان وخصائصهم الاجتماعية وتوزيعهم الديموغرافي وتطورهم الاقتصادي وتراثهم الحضاري من الأمور المهمة في بناء كيان الدولة العراقية وقوتها، ومن هنا تبرز أهمية هذا المقوم للدولة العراقية في رسم سياسة البلد ودوره الإقليمي.

ويعد المجتمع العراقي من المجتمعات المتنوعة، فهو يضم مكونات ديموغرافية عديدة من عرب وأكراد وتركمان وكلدان واشوريون ومن المسلمين والمسيحيين وصابئة وايزيدية، ومن شيعة وسنة وغيرها من المكونات الأخرى، إن واقع هذا التنوع في التكوين المجتمعي العراقي تعد عنصراً حضارياً وإنسانياً ولكن المشكلة تكمن في كيفية بناء دولة عراقية قوية أساسها تحقيق العدالة في هذا المجتمع المتنوع لأنه أمر ضروري، والمقصود بالعدالة هنا هو أن لا يكون هناك تمييز بين فئة وأخرى أو فرد وآخر ، وان يمارس أي فرد حريته في المجتمع من دون الخروج عن الأعراف والتقاليد والقوانين.

3- المقومات الخارجية لدور العراق الإقليمي

تعد المتغيرات الإقليمية من العوامل المؤثرة في دور العراق الإقليمي، بفعل تأثيرها المباشر وغير المباشر سواء كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً، وهي تشمل تلك المقومات التي تنبع من البيئة الخارجية للعراق (الإقليمية والدولية) والتي يكون لها دور فاعل ومؤثر في عملية بناء دور العراق الإقليمي.

فالبيئة الإقليمية للعراق تشمل دول ذات مكانة وثقل إقليمي كبير وواضح داخل المنظومة الإقليمية (تركيا- إيران إسرائيل - سعودية) وهي تمارس تدخلاً واضحاً ومؤثراً في عملية بناء هذا الدور فهي تحاول أن تتعامل في هذا الموضوع على وفق مصالحها التي تهدف إلى تحقيقها وأبرز هذه الدول هي دول إقليمية لها دورها الواضح داخل الإقليم وتعمل على تحقيق دور القائد الإقليمي مثل إيران، وتركيا، وإسرائيل.

أ- أدوار القوى الإقليمية

- إيران: تعد إيران كتلة برية ضخمة، وهي هضبة تحيط بها سلاسل الجبال في معظم إرجائها، وتحدها (٨) دول عبر حدودها البرية و (١٥) دولة مع الحدود المائية من جميع الجهات، وتتمتع بموقع استراتيجي فائق الحيوية والحساسية في إطلالتها المباشرة على الخليج وبحر قزوين وسيطرتها على منافذ بحرية هامة بينها مضيق هرمز.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وإذا كان الجيوبوليتيكيون الغربيون ينسبون إيران إلى إقليم الشرق الأوسط، فأن ذلك يزيد من الأهمية الإستراتيجية لإيران، فهي تربط الشرق الأوسط بجنوب آسيا عن باكستان، وبأسيا الوسطى عند الجمهوريات الإسلامية **تركمانستان على وجه الخصوص**، وبإقليم بحر قزوين نفسه، وبإقليم القفقاس الذي تطل عليه عبر أذربيجان، وبأوروبا الشرقية والجنوبية عبر إقليم القفقاس والجوار التركي، ومع المشرق العربي عبر العراق والشراكة في الخليج العربي، ومع الصين ومجالها الجنوبي عبر أفغانستان، ويضفي هذا التنوع الإقليمي أثراً واضحاً في الدور الإيراني في المجال الإقليمي ويؤمن لها من الناحية الجيوبوليتيكية تنوعاً لا مثيل له[1].

على الرغم من ذلك يشكل العراق وفي كل حالاته عنصر التوازن الذي على إيران أن تحسب حسابه في رسم معادلتها الأمنية معه انطلاقاً من واقع الجوار الاستراتيجي والجغرافي وتناظر القيمة والقوة الجيواستراتيجية للطرفين والإرث التاريخي في العلاقات البينية وتشابك العلاقات وتقاطعها بينهما.

وعليه عملت إيران على ممارسة دور القائد والمؤثر في عملية التوازن بالسعي المستمر للتدخل في الشأن العراقي وإضعاف دور العراق الإقليمي في سبيل تحقيق مصالحها الإقليمية في المنطقة.

هذه التعاملات الإيرانية كلها مع المحيط الإقليمي فرضته جغرافية الوضع الطبيعي لوجود إيران على الخارطة العالمية إقليمياً، إلا أن البعد الكوني، والالتزامات الإستراتيجية الإيرانية عالمياً، وقدر تعلق الأمر بالعامل الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية ووجودها في كل من الخليج العربي والعراق وأفغانستان، ثم بوجودها الاقتصادي الطاقوي في بحر قزوين وتأثيرها الكبير في جيواستراتيجية أنابيب النفط التي تشكل إيران جزءاً منها، تمخض عن ذلك كله عوامل مؤثرة في الأثر الجيو استراتيجي للموقع الإيراني والالتزامات التي تدفع باتجاه معدلات أمنية في الساحة الفاعلة فيها[2]. وبحكم الموقع الجغرافي المجاور للعراق وإيران، فإن التطورات والتفاعلات الجارية فيهما لابد أن تؤثر الواحدة في الأخرى، أي جدلية العلاقة فضلاً عن الدور الأمريكي بالتواجد الأمريكي في العراق، فإيران قوة إقليمية لا يستهان بها، وهي القوة الأبرز اليوم في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 – سوسن العساف، استراتيجية الردع "العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي "الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ابريل2–8،ص289.

2 – كوري ان شبل وجوديت اسي جافي، المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الإيراني، ترجمة إبراهيم عبد الرزاق، بغداد، بيت الحكمة،2001،ص7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **تركيا:** تتمتع تركيا بموقع مميز، كان له الأثر في تحديد ملامح التعامل الدولي ضمن الإقليم والجوار، وقد أفضى هذا التميز المكاني إلى أن تحقق تركيا الأهمية الجيوسياسية في علاقاتها داخل محيطها الإقليمي.

ومن الناحية الأيديولوجية فقد كانت السببية في التفكير الأطلسي لقبول تركيا تنبع مما تتمتع به من تقارب مع العرب. أما فيما يتعلق بالعراق تحديداً فأن التاريخ ينطوي على صفحات تعكس طبيعة العلاقة مع تركيا، إذ لا يمكن التغاضي عن الموروث الذي استتبع الموقف العربي أثناء الحرب العالمية الأولى والتي كانت بداية المرحلة جديدة في العلاقات العراقية – التركية ومهما أثير بشأن فك الارتباط هذا، فأن وجود الأكراد اليوم والصراع الكردي التركي في شمال العراق هو ما يضع علاقة العراق مع تركيا في أولويات النقاش حول مستقبل دور العراق الإقليمي.

تاريخياً، العلاقات العراقية – التركية، اتسمت بالطبيعة، إذ أنها لم تكن على مستوى عال من المتانة والقوة، ولم تصل كذلك في أي مرحلة من المراحل إلى حالات التوتر القصوى، فتلك العلاقات كانت ذات طابع صراعي تارة وطابع تعاوني تارة أخرى، وتبقى المصلحة هي المحرك الأساس لطبيعة هذه العلاقة[1].

ب–القوى العالمية المؤثرة في الدور الإقليمي

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

شغل العراق موقعاً مميزاً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً واضحاً بالعراق وبمنطقة الخليج العربي، وزاد الاهتمام بالمنطقة بفعل ما أكدته الحرب العالمية الثانية من أهمية إستراتيجية واقتصادية وأمنية وعسكرية.

إن الإدراك الدور عراقي في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية قد عبر عنه بوسائل شتى، وفي مراحل مبكرة إلا أن ملامح هذا الإدراك لم تكن بالوضوح نفسه التي هي عليه الآن، ففي أعوام الخمسينات من ذلك القرن تتضح أهمية العراق في التفكير السياسي والاستراتيجي الأمريكي عبر مقولة الرئيس الأمريكي (دوايت إيزنهاور)، "إن العراق حصن الاستقرار والتقدم في المنطقة"[2].

1 – التقرير الاستراتيجي العراقي الأول، العقيدة العسكرية الجديدة"الدواعي والمنطلقات والمضامين"،2008،ص204.

2 – كوثر عباس الربيعي، تطور العلاقات العراقية–الامريكية للفترة من 1945–1958، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (69)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2005،ص77.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن هذه المرحلة كان هناك مظهران للتعاون بين البلدين في المجال الأمني تمثل الأول في (عقد اتفاقية المساعدات العسكرية التي أطلق عليها اتفاقية الأمن المتبادل) عام (١٩٥٤)، والثاني (بالتوجه الأمني نحو العراق في سياسة الأحلاف فكان تأسيس حلف بغداد) عام ١٩٥٥ بقيادة بريطانية لكن برعاية أمريكية مباشرة، ثم جاء الارتباط الأمريكي عبر الانضمام إلى اللجنة الاقتصادية في أواخر عام (١٩٥٦) ثم إلى اللجنة العسكرية في عام (١٩٥٧) ، ووصلت عملية التسليح الأمريكي للعراق أعلى مستوياتها بعد قبول الحكومة العراقية آنذاك بمشروع (إيزنهاور) لملء الفراغ في الشرق الأوسط.

وكان مقرر انضمام العراق للحلف بشكل رسمي إلا أن تغيير النظام في العراق في (١٤ / تموز / ١٩٥٨) أدى إلى خروج العراق من الحلف وتقلص نشاطه لتبدأ مرحلة من العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية اتسمت بالسلبية ولاسيما منذ عام (١٩٦٧) على إثر الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل في حربها ضد الدول العربية.

- **روسيا**

تعد روسيا من الدول الكبرى في العالم، فهي تمتلك مقومات الدولة الكبرى جميعها من حيث المساحة وعدد السكان والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية، كما تمتلك ثقافة وحضارة عريقة، وتعد ثاني أكبر دولة في مجال استكشاف الفضاء، وعلى الرغم من الضعف الذي تعرضت له روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلا أن (الرئيس بوتين)، أعاد مظاهر الصلابة إلى روسيا، لتعود إلى مرتبة الدول الكبرى ذات التأثير العالمي.

إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ أثر في الأولويات التي تحكم الإستراتيجية الروسية، إذ هيمنت عليها أولويات جديدة، أدخلتها العولمة والانفتاح لفترة ما، وإن كانت قد أيقنت على أولوياتها التقليدية التابعة عن حرص الدولة الجديدة على عدم التخلي عن المصالح القومية الروسية، بمعنى آخر هو إعادة ترتيب هذه الأولويات، كي تبدو أكثر توافقاً مع متطلبات العصر الجديد مع التركيز الحقيقي على تزايد مراعاة المصالح الإستراتيجية المباشرة فيما يتعلق بعلاقات روسيا الاتحادية بالعالم الخارجي[1]. وقد عملت روسيا على استغلال مكانتها وموقعها الدولي في تحقيق هذه الأولويات من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وتفعيل دورها الإقليمي، وكذلك انضمامها إلى مجموعة

1 – نبيه الاصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص ص171–172.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السبعة الصناعية والعمل على دعم اقتصادها، وكذلك الحرص الشديد على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية وتعزيز قدرتها العسكرية.

إن للعراق موقع استراتيجي جيوبولتيكي وقدرة عالية في تحديد الاستراتيجيات العالمية والتوازنات الدولية، فعند حدوده الشمالية تنتهي الحافات الأمامية لحلف الناتو، وعند حدوده الجنوبية يتلامس مع الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، ويتوسط العراق منطقة الشرق الأوسط بقدرات اقتصادية (ثروات نفطية ومعادن ثمينة عالية، فضلاً عن إحاطته بدول الجوار الجغرافي ذات الإمكانيات والتأثيرات في معادلة التوازن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ولعل أهمها (إيران، تركيا)[1].

رابعاً: مكانة العراق الاستراتيجية في معادلة التوازنات الاقليمية.

يتوسط العراق موقعا مهما في منطقة تصادمت فيها كبرى الاستراتيجيات الدولية وشهدت مراحل من الصراعات السياسية، والتي اسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وبيئته الاقليمية. لذا فأن عوامل التأثير والتأثر ستكون واضحة عند الحديث عن اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الخارجية والاقليمية على وجه التحديد . ووفقا لذلك يمكن القول ان سياسة العراق تجاه محيطه الاقليمي بحدوده المعروفة أو بحدوده الاكثر اتساعا سوف ترتبط بلا شك بالأحداث فيه وكذلك بتطورات الأوضاع في المنطقة التي يقع ضمنها وبوصفه مركزاً استراتيجياً فعالاً في حسابات الموقع الجيوستراتيجي ضمن نطاقه الاقليمي، فقد اصبح العراق يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الاقليمية حتى وان كان يعد الحلقة الأضعف في الاطار العام لهذه التحالفات، نتيجة للأحداث التي تجري على ارضه ومخرجاتها.

هذه العوامل الاساسية مجتمعة جعلت من العراق نقطة ارتكاز يؤهل لصراعات بين القوى الاقليمية والدولية. وبسبب هذه العوامل فان اي تغيير يحدث فيه سيكون محصلة للصراع والتفاعل تلك العوامل والقوى الاقليمية والدولية المرتبطة بها، فموقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد بين الامور مع الدول الأخرى. كما إن حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس أثاره على دول المنطقة عموماً، وهو أمر ينطبق على العراق الذي يشهد تحولا معقداً تجد فيه دول الإقليم تحديا ينبغي التعامل معه بشتى الوسائل من اجل مواجهته او احتوائه وعلى هذا الاساس يمكن القول، أن ما سيكون عليه الوضع العراقي لن يقتصر على تحديد صيغة الحكم فيه فحسب وانما سيسهم في اعادة قراءة الوضع الاقليمي وسيكون له

1- حميد حمد السعدون، نظرة جيوبولتيكية لخارطة العراق، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد130، 2004.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اثرا فاعلا على طبيعة اتجاهات السياسة العراقية والتوازنات الإقليمية وسيمثل مفصلاً محورياً حاسماً في تحول توزيع القوة والادوار في النظام الاقليمي ومدى تأثير ذلك في النظام الدولي [1].

ويمكن ان نشير الى ان الافرازات الناتجة عن الوضع العراقي هي بمثابة مدخلات اضطرارية للتأثير والتأثر بالنسبة للدول المحيطة التي تهدف من حركتها على الساحة العراقية على المستويات الامنية والسياسية الى تأطير شروط تعاملها سلباً أو إيجابا مع الولايات المتحدة والقوى المؤثرة في المشهد العراقي بعدة محددات لضمان مصالحها ولحماية أمنها القومي. وبوجود هذه المعطيات فان للعراق اهداف ومصالح يسعى الى تحقيقها عبر صياغات استراتيجية وسياسة خارجية متسقة مع اهداف واتجاهات السياسة العراقية بصيغتها المستقبلية في ظل تحالفات متشابكة وعلاقات متداخلة تؤثر بعضها بالبعض. وتقودنا هذه المعطيات الى الحديث عن معادلة التوازن الاقليمي التي سيتحدد جزء كبير من خصائصها البنيوية والوظيفية من طبيعة المصالح التي تنشدها القوى الاقليمية والدولية وهيكلية توازنها ضمن النطاق الاقليمي[2]، فالتوازن الاقليمي ليس بمعزل عن التوازن الرئيس الذي يعمل على المستوى الدولي والذي يستمد استقراره وتغيره من الصراعات الاقليمية والادوار الدولية. ولكي تتشكل صورة السياسة الخارجية لبلد ما على نحو واضح المعالم، لابد ان ترتبط بأهداف تستند الى قاعدة من المدركات والعناصر المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي، وهذه الاتجاهات التي تسعى الدولة الى تبنيها ومن ثم تنفيذها عبر استراتيجيات للتعامل السياسي الخارجي تؤخذ بنظر الاعتبار جملة من العوامل التي تتضافر فيما بينها لإخراج هذه الصورة ومن ثم اسباغ عليها صفات القوة والمنعة أو الضعف والانكسار ومن اهم هذه العوامل (وزن الدولة الاستراتيجي, ومكانته في التوازن الإقليمي ,والقوة الاقتصادية, والتقدم التكنولوجي , و القوة العسكرية)[3] وعند تتبع الخط البياني للتأثير العراقي في معادلة التوازن الإقليمي، نجد ان المتغير العراقي وما نتج عنه ادى الى ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الأطراف الفاعلة في المنطقة. فبفعل تضاريس البيئة الأمنية الإقليمية سوف تترابط احتمالات مستقبل العراق مع احتمالات مستقبل دول جواره بشكل او بآخر، لذا فمن البديهي أن تشارك الأقطاب الإقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز

[1] . باسل حسين، عملية الفجر الجديد الانسحاب الأميركي من العراق نتائجه وتداعياته ,مركز الجزيرة للدراسات, انظر في http://aljazeera.net/NR/exeres/37056E46-0C12-43D7-885F-

[2] . امال وهاب عبدالله ،العراق والجوار العربي حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , ص4.

[3] . يونس محمد يونس ،ادوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ،ص5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مصالحها وتقوية مكانتها الدولية وال سيما في معادلة التوازن الدولي، واستنادا على ذلك تعكف الدول على صياغة استراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، وينتج عن ذلك مصالح واهداف أساسية مشتركة تستند على الاستقرار الإقليمي والمحلي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات، وتتسم المصالح بطابع استراتيجي عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي وتشير القاعدة الفقهية السياسية إلى أن المصالح هي التي تحدد القضايا وهذه قاعدة سياسية اقتصادية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازن المطلوب ومن الطبيعي ان يؤثر التغيير في العراق على قضايا الأمن والاستقرار ومقومات الأمن السياسية في محيطه الإقليمي فضًلا عن التأثيرات الجانبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لدول المنطقة [1].

حيث يؤدي العراق دورا محوريا في هذا الاتجاه لقد افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة ، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الواسع. فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعا جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر، وكباقي الدول فقد تولدت رؤى استراتيجية لدى دوائر صنع القرار العراقي وان كانت بحدود ضيقة تتجه نحو التأسيس لنظرية في التعامل السياسي مع القوى المحيطة التي تأثر بشكل فاعل في الشأن العراقي .وتنبع هذه الرؤية من عدة معطيات لعل اهمها تأثير الوجود الأمريكي ومقدار القوة والتأثير العراقي في التفاعل الإقليمي وكذلك ادراك حجم النفوذ الإقليمي، وكذلك الجانب الاقتصادي والمحور الأمني. لذا فان التصور الاستراتيجي العراقي لمجاله الإقليمي يسعى لتضمين اي توازن قوى قادم سواء بين الطرفين او اقليميا موقع العراق وتأثيره، خاصة وأن الولايات المتحدة لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب ، وانما ستكون فاعلة في تحديد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم، باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي الى جانب القوى الإقليمية التي ستساهم في بناء هيكلية المشهد العراقي المستقبلي والنظام السياسي[2].

[1] . حميد حمد السعدون, مصدر سبق ذكره ,

[2] . علي حسين باكير ، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 73 ، اكتوبر ٢٠١٠ ،ص 2

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خامساً: مستقبل الدور الإقليمي للعراق في التوازنات الجيو سياسية.

1- تراجع الدور الإقليمي العراقي

يقوم هذا الاحتمال على أن العراق في ظل المتغيرات الجديدة المتمثلة باحتلاله وتغيير نظامه السياسي سيكون دوره الإقليمي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المستقبل القريب على ما هو عليه من تلكؤ، إذ أن بوادر التغيير في هذا الدور تبدو غير واضحة في المدى القريب.

ويؤشر ذلك جملة من المؤشرات الداعمة للاحتمال المذكور

أ- داخلياً

إن موقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي مكنه ليكون جسراً ارضياً يربط الخليج العربي بسوريا، التي تعد من أهم المداخل الغربية للشرق الأوسط من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وبالأردن الذي يقع على رأس البحر الأحمر، قد جعل منه أقصر الطرق بين جنوب شرقي آسيا وغرب أوروبا، وهذا سيؤدي إلى ملاحظتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالاقتصاد العراقي، فالموقع البري للعراق وعدم إطلالته على أية شواطئ ساحلية بحرية ستجعله منعزلاً عن العالم الخارجي، مما يُرتب عدم انفتاحه على العالم الخارجي وتقوقعه على الداخل.

لاسيما وأن العراق لا يملك أي شواطئ حقيقية على البحار المنفتحة، وكل ما يملكه مدخل صيف يكاد يكون مقفلاً، تجعل من الدفاع عنه في منتهى الصعوبة، ويمكن إغلاقه بسهولة مما يجعل من السهولة فرض حصار اقتصادي ضد العراق[1]، وهذا ما رتب سهولة محاصرته اقتصادياً أثر دخول القوات العراقية إلى الكويت عام1991.

كما إن موقعه الجغرافي وبالقرب من الخليج العربي من جهة إيران من جهة أخرى وبالقرب من منطقة الصراع العربي الإسرائيلي من جهة ثالثة، جعل العراق في قلب الصراعات الإقليمية والدولية وعلى مدى فترات زمنية متعددة الأمر الذي يضغط على صانع القرار العراقي، إذ ما أراد ترصين دور إقليمي وأعد بالعديد من القيود والمحددات الإقليمية والدولية[2].

ولعل أهمها يتمثل بالعلاقات (العراقية – الأمريكية) الوثيقة في ضوء تراجع معطيات الحوار الأمريكي الإيراني)، لاختلاف الأجندة الإستراتيجية الأمريكية بنظيرتها الإيرانية، ولاسيما ما تعلق منها

1- حامد ربيع، العراق ولعبة الأمم...حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة، محررا في رياض عزيز هادي، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة سعيد،1987، ص31.

2 – دنيا جواد الجبوري، الدور الإقليمي العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية،2008، ص236.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بمعطيات وتطورات الملف النووي الإيراني، ولاسيما وإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى في استمرار بقاء الأجواء العراقية خارج نطاق السيادة الجوية للقوات العراقية ومنذ (٩/ نيسان /٢٠٠٣) يمثل تهديداً لدول الجوار العراقي، لأنه يبقى هاجس الخوف مفتوحاً أمام عدوان إسرائيلي محتمل ضد البرنامج النووي الإيراني انطلاقاً من الأجواء العراقية أو مروراً بها، الأمر الذي قد يؤدي إلى اصطدام الدور الإقليمي العراقي بنظيره الإيراني هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن امتلاك العراق حدود طويلة جعل من عبء الدفاع عن أراضيه أمراً شاقاً ومرهقاً، ولاسيما أن العراق يمتلك الكثير من المشاكل الحدودية والخلافات حول الموارد المائية مع دول جواره الإقليمي. وبما يفاقم من المخاطر المحدقة بالأمن القومي العراقي، وأمن وسلامة المنطقة الأمر الذي يلقي بضلاله الثقيلة على طبيعة الأداء السياسي العراقي، وحرية واستغلال الإرادة السياسية العراقية في برامجها السياسية الخارجية، الأمر الذي يُرتب انعكاسات مباشرة على طبيعة الدور الإقليمي العراقي[1].

كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى خلق بيئة داخلية للعراق غير مستقرة، بتفكيك مؤسسات الدولة ونظامها وإعادة بناء نظامه الجديد على وفق أسس أضعفت الانتماء الوطني والوحدة الوطنية، إذ يعاني العراق من أزمات سياسية داخلية أثرت على سياسته الخارجية في ظل حكومة غير راسخة في اركان الدولة بما فيه الكفاية لخلق الاستقرار المطلوب.

ب- خارجياً:

بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق واحتلاله، نجد أن تغييراً واضحاً قد لساب بيئته الخارجية ومواقف أطرافها (العربية - الإقليمية - العالمية) تجاهه إن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وسيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ولاسيما العراق ذات الموقع الاستراتيجي والأهمية الحيوية لمصالحها، له انعكاساته السلبية على فاعلية الدور الإقليمي العراقي، فقد ارتبط السلوك السياسي الخارجي للعراق بالسلوك الأمريكي إلى حد واضح في الكثير من القضايا تجاه دول المنطقة، مما يؤدي إلى التأثير على طبيعة العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي، وهذا بدوره يعكس سلباً على مصداقية دور العراق الإقليمي[2].

1- دنيا جواد الجبوري، الدور الإقليمي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص71.

2- وليد الزبيدي، العراق مستويات الصراع بين ارادتين، مجلة المستقبل العربي، العدد (373)، مركز دراسات الوحدة العربية،2010،ص16

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إن احتلال العراق أعاد رسم توازن القوى في الشرق الأوسط، توازن جاء لصالح إيران فجعل دورها الإقليمي أكثر حيوية وفاعلية في عدد كبير من دول المنطقة، وبدى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها غير قادرين على إعاقة ذلك المسعى الإيراني[1].

إن تغيير ميزان القوى الإقليمية لصالح إيران وإسرائيل، أدخل المنطقة في وضع جعل الكثير من دوله تنظر في إمكانية تطوير برامجها النووية، إن تغيير الوضع النووي في المنطقة هو أحد الأعراض التي تشير إلى مخاوف تجاه البيئة الأمنية الإقليمية، فامتلاك كل من إسرائيل وإيران لبرامج نووية أدت إلى زيادة نفوذ الدولتين كلاهما في المنطقة، كما أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير قدرات الطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إن هذه التطورات النووية داخل البيئة الإقليمية للعراق تعكس مشكلة أمنية، وإن هذا الوضع النووي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يُعد واحداً من الأسباب التي من شأنها أن تؤدي بدورها إلى غياب الاستقرار السياسي في جغرافية المنطقة بأسرها، مما ينعكس سلباً على دور العراق الإقليمي في الحاضر والمستقبل.

2- تصاعد الدور الإقليمي العراقي

يقوم هذا الاحتمال على أن العراق بإمكانه الظهور قوة إقليمية متميزة وعنصر مهم من عناصر التوازن والاستقرار في المنطقة وسيكون له دور إقليمي فاعل مؤثر، أي أن الدور الإقليمي العراقي لن يبقى على ما هو عليه من ضعف ليتجه نحو أدوار أكثر فاعلية.

ويؤشر ذلك جملة من المؤشرات الداعمة للاحتمال المذكور:

أ- داخلياً

يمتلك العراق موقعاً جيو - استراتيجياً متزايد الأهمية، وهذا ما أكدته النظريات الإستراتيجية، إذ أشار رواد الإستراتيجية الحديثة أمثال (سبيكمان وما كندر وسفرسكي)، على أهمية موقع العراق الجغرافي، فضمن نظرية (الإطار الأرضي)لسبيكمان، يشكل العراق هلالاً يحيط بالقلب الروسي، على وفق هذه النظرية فإن من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف المناطق الساحلية والهلال يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا سيتحكم بامتداد العالم ، أما المفكر الجيوبوليتيكي ماكندر (١٨٦١ - ١٩٧٤) فقد وضع عام (١٩٠٤) نظريته المعروفة باسم (قلب العالم) وتنبأ بمستقبل كبير للعراق ضمن دول المنطقة، إذ وضع

1- حسين حافظ وهيب، دراسة في مستقبل العلاقات التركية-العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد (26)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2005،ص96.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العراق ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم[1].

كذلك فقد أشار العالم الروسي (سفرسكي) إلى أهمية العراق الجغرافية في نظريته القوة الجوية مفتاح البقاء عن أهمية موقع العراق، إذ يقع ضمن منطقة المصير التي هي من أهم المناطق من الناحية الإستراتيجية في العالم، بحيث أن من يحسم المعركة الجوية في هذه المنطقة يحسم الموقف كله لصالحه ويهيمن على العالم، كل هذه المعطيات الجغرافية التي يتمتع بها العراق جعلته ذا أهمية كبرى من إذ موقعه في خارطة الاستراتيجيات الدولية.

كما أن موقع العراق المتميز أعطاه أهمية إستراتيجية كبيرة ومؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. فالعراق يقع ضمن أقصر الطرق الجوية التي تربط دول جنوب شرق آسيا بالدول الأوروبية، لذا فمن المرجح أن يكون العراق مركزاً لمرور وهبوط الطائرات فيه الأمر الذي سيزيد من خدمات النقل الجوي والاستثماري في العراق الذي بدوره سيعزز الاقتصاد العراقي وينعكس ايجابياً في عملية بناء دوره الإقليمي، كما أن موقع العراق الاستراتيجي جغرافياً في منطقة الخليج العربي يمكنه من صنع دور الموازن الدولي في منطقة الخليج العربي ودوراً إقليمياً فاعلاً، إذا ما تمكن من تفعيل مقومات القوة والاستقرار اللازمة لأداء هذا الدور، إن افتراض وجود عراق قوي وفاعل ومستقر مع ما يمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي مميز يشكل عنصر قوة لأداء ادوار إقليمية فاعلة.

ب- خارجياً

إن خلق بيئة داخلية للعراق صلبة وقوية قادرة على رفد صانع القرار السياسي العراقي في أداء دور إقليمي فاعل، تفترض أن يكون الدور الخارجي ذا صيغة تعرف في العرف السياسي بمبدأ المعاملة بالمثل، وهنا يحتاج العراق حقيقة إلى هذا المبدأ الهام في عملية بناءه لدوره الإقليمي وبالشكل الذي يزيد من وتيرة التفعيل الحركي لمنظومة العلاقات الدولية بين العراق وبيئته الإقليمية، إذ سيولد حراكاً مقابلاً للبيئة الإقليمية إزاء الحراك السياسي الخارجي العراقي الموجه لهذه البيئة، مما يساعد على إخراج العراق من حالة العزلة الإقليمية وإرجاعه بأسرع ما يمكن إلى مكانته في السياسة الإقليمية وتأكيد دور العراق في التفاعلات الإقليمية المستقبلية[2].

---

1 - محمد أزهر سعيد، أسس الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 82-83.

2- حازم الشمري، الرؤية الوطنية في إعادة موقع العراق الإقليمي والدولي، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الاتي:
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويمكن رصد المؤشرات الخارجية الداعمة لدور العراق الإقليمي بعلاقاته وتفاعلاته مع بيئته الخارجية

إذ تعززت علاقات العراق بإيران في ظل الحكومة الجديدة بعد الاحتلال، عام (٢٠٠٣) وبادرت إيران إلى الاعتراف بها، في أيلول من عام (٢٠٠٤)، كما استأنفت إيران والعراق علاقاتهما الدبلوماسية، ووصلت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم من التعاون، وكان من أبرز النتائج التوقيع على اتفاقية تعاون أمني مشترك بموجبه شكل البلدان لجاناً مشتركة للتنسيق الأمني وضبط الحدود والمساعدة في أعادة تأهيل الجيش العراقي.

إن علاقات العراق مع إيران تتجه إلى المزيد من التطور وفي مختلف المجالات، وإن تبادل الزيارات على أعلى المستويات بين البلدين يعني أن العلاقات الثنائية تتجه نحو المزيد من التطور في مختلف المجالات، وكانت أبرز الزيارات الرسمية بين البلدين هي زيارة الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) إلى العراق في (٢ / آذار (٢٠٠٨) والتي تعد محطة تاريخية في العلاقات بين البلدين، إذ تعد أول زيارة الرئيس إيراني للعراق منذ بدء الحرب العراقية الإيرانية وتأتي أهمية الزيارة كونها الأولى لرئيس دولة من دول الجوار وهو الأمر الذي من شأنه أن يطلق رسالة لبقية دول الجوار من أجل القيام بزيارات مماثلة لبغداد على هذا المستوى لدعم العملية السياسية ودور العراق الإقليمي، وقد عقدت في الزيارة عشر اتفاقيات بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وقد شملت النقل في مجال السكك الحديدية والكهرباء والشحن والنقل البحري فضلاً عن المجالات الثقافية، ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو خمسة بلايين دولار في عام (٢٠٠٨) كما هناك لجان مشتركة عليا لها اجتماعات دورية تعمل على دفع العلاقات الى الامام بين البلدين[1].

أما تركيا فإنها ترتبط بروابط تاريخية وجغرافية مع العراق، فضلاً عن علاقتهما المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تملك في تركيا واحدة من أهم القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، كما أنها تكون الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الناتو ، الأمر الذي يرتب التقاء التوجهات الخارجية التركية والعراقية حول أهم المشتركات الإقليمية، والمتمثلة بضمان الأمن والاستقرار الإقليمي، كما أن العراق وتركيا يلتقيان عند مجموعة من المصالح والأهداف الإقليمية، فضلاً عن إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي في

1-عبد الرزاق خلف محمد، العراق والنظام الإقليمي الخليجي "المتغيرات والاستمرارية "، من كتاب "النظام السياسي العربي والإقليمي "، التغيير والاستمرارية، د. ابراهيم خليل العلاف، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، بحوث الندوة (29) التي عقدت في 26\تشرين الثاني\2008،ص152.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الشرق الأوسط، يتمثل أهمها باشتراكها بالموقف من نشاط حزب العمال الكردستاني فضلاً عن الاشتراك في مياه دجلة والفرات، وبما يمكن السياسة الخارجية العراقية من الاقتراب من السياسة التركية في المنطقة، وبالشكل الذي قد يفضي إلى بلورة دور إقليمي واعد للعراق يتناغم مع كل من الأدوار الإقليمية التركية والإيرانية والعربية والأمريكية.

فهناك علاقة تعاون اقتصادي وتجاري بين العراق وتركيا وهناك مصالح وأهداف مشتركة يمكن تلمس ذلك بتصريحات المسؤولين الأتراك الأخيرة، إذ إن هناك صفحة جديدة واعدة في العلاقات قد فتحت بين البلدين، وهذا ما أكده وزيرا الخارجية وشؤون التجارة الخارجية التركيان (أحمد داود اوغلو، ظفر جاغليان) في المؤتمر الصحفي الذي عقداه في بغداد يوم (١١ / آب / ٢٠٠٩)، إذ أكد اوغلو قائلاً(بأن بلاده تريد تحقيق الاستقرار والرفاهية في دول حوض الفرات (تركيا – سوريا – العراق) لكي تصبح نجوماً لامعة في سماء العالم...، أما وزير التجارة جاغليان فقال: "إن بلاده تريد حدوداً مع العراق مزدهرة بالمصانع والمناطق الحرة وساحة للتبادل التجاري بين البلدين" ، ومصالح تركيا بالنسبة للعراق كما عبرت عنها تصريحات وزير التجارة التركي هي زيادة مستوى التبادل التجاري مع العراق ليصل إلى مستوى الطموح الذي اقترحه الرئيس التركي (عبد الله غول) أثناء زيارته إلى بغداد بتاريخ (٢٣/ آذار / ٢٠٠٩) فقد وقع على اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة.

- **الخاتمة :**

ولا شك أن الدور الإقليمي سيبقى جزءاً مهماً من التوازن الجيو سياسي في المنطقة , إذ يعتمد شكل هذا الدور على قدرات الدول الفاعلة بالتكيف مع الظروف الراهنة، وزيادة استقلالها في عمليات اتخاذ القرار والتطوير من مكانتها الاقتصادية والعسكرية، ومع تزايد حدة المنافسات بين القوى الكبرى، تواجه هذه الدول تهديدات الذي إذ يتعين على الدول أن تنتهج سياسات متوازنة ومرنة لحماية مصالحها الوطنية وتعزيز مكانتها، حيث أن مستقبل هذه الأدوار الإقليمية متغير ويتأثر بمجموعة من المقومات الداخلية والخارجية، لذلك فإن الدول التي تنجح في تحقيق الأمن الداخلي وتنمية مواردها ستكون في موقع للتأثير على شكل التوازنات الإقليمية والدولية، ومن ناحية أخرى تبقى الدول التي تعاني من الأزمات والق الداخلية في حالة تهديد دائم مما يضعف ذلك من سلطتها ونفوذها السياسي، وعليه أن العراق يمتلك من المقومات التي تجعله قوة إقليمية ومؤثرة لكن أن تحقيق هذا الهدف سوف يحتاج إلى العمل على تعزيز الاستقرار الداخلي، وإدارة مواده والاقتصادية بشكل فعال، وتبني سياسة خارجية متوازنة، أي أن استجابة العراق الناجمة من التحديات الداخلية والخارجية والاستخدام الاستراتيجي الأمثل ولمكانته وثوراته الطبيعية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

سيجعل منه أحد أهم اللاعبين في معادلة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مما يساعد ذلك على تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

النتائج والاستنتاجات:

1-الموقع الجغرافي ودوره المحوري

العراق يقع في قلب الشرق الأوسط، مما يجعله نقطة ربط استراتيجية بين آسيا وأوروبا والخليج العربي، هذا الموقع يمنحه فرصة طبيعية ليكون لاعبًا رئيسيًا في التجارة والطاقة والسياسة الإقليمية.

2-التحديات الداخلية

العراق يعاني من مشاكل داخلية مثل الانقسام الطائفي، عدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات الحكومية هذه التحديات تقلل من فعاليته كلاعب إقليمي.

3-التدخلات الخارجية

قوى إقليمية كإيران وتركيا، وأخرى دولية كالولايات المتحدة، تؤثر بشكل مباشر على قرارات العراق السيادية، مما يضعف استقلاله في رسم سياساته الإقليمية.

4-الأهمية الاقتصادية

رغم غناه بالنفط، يواجه الاقتصاد العراقي أزمات مزمنة بسبب الحروب والعقوبات وسوء الإدارة الاقتصادية، مما يقلل من قدرته على استثمار موارده الاستراتيجية.

5-الدور الإقليمي المتذبذب

العراق لديه إمكانيات ليكون عنصر توازن في المنطقة بين القوى الكبرى مثل إيران وتركيا، لكن أزماته الداخلية والخارجية تعوق تفعيل هذا الدور.

التوصيات :

1-تحقيق الاستقرار الداخلي

تعزيز الأمن الداخلي من خلال بناء نظام سياسي قوي وشامل يتيح مشاركة عادلة لجميع الأطياف، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تقلل من الانقسامات الطائفية والعرقية.

2-تعزيز دور العراق في الإقليم

على العراق أن يستغل موقعه الجغرافي ليكون مركزًا تجاريًا وسياسيًا مهمًا في المنطقة. يمكنه أن يلعب دورًا كوسيط بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط.

3-التنمية الاقتصادية المستدامة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التركيز على استثمار الموارد النفطية والغازية، مع تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية تحقيق ذلك يتطلب إصلاحات شاملة في السياسات الاقتصادية.

4-تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية

تبني سياسة خارجية متوازنة تعتمد على بناء شراكات استراتيجية مع دول الجوار مثل إيران وتركيا، وأيضًا مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا.

5-حل النزاعات الحدودية والمائية

السعي لحل القضايا العالقة مع الجوار (مثل المياه مع تركيا وإيران) من خلال المفاوضات والتفاهمات الثنائية التي تضمن المصالح العراقية.

6-دور أكثر فاعلية في الخليج العربي

بفضل موقعه على الخليج، يمكن للعراق أن يكون عامل استقرار في المنطقة من خلال الانخراط في مبادرات تعزز الأمن الإقليمي وتقلل من التوترات.

- **Sources**

1. Hamid Rabie, "National Security Theory," Afaq Arabiya Magazine, Issue 3, 1987, Baghdad.
2. Ali Abdul Khader, "Security Issues in East Asia after the Cold War: A Study of the Russian Model," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad, 2014.
3. Thamer Mohammed Al-Khazraji, "Political and International Relations and Crisis Management Strategy," first edition, Amman, Majdalawi Publishing House, 2005.
4. Fathi Ahmed, "The Middle East and its Economic and Geopolitical Importance," Al-Zaytouna Center for Political Studies, Strategic Studies, Issue 8, July 2000.
5. Lubna Khamis Mahdi, "The Strategic Balance in the Middle East after September 11, 2001," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, Al-Nahrain University.
6. Mustafa Abdel Aziz Musa, The Arabs at the Crossroads between the Necessities of the National Project and the Middle Eastern Project, 2nd ed., Dar Al-Sharq Library, Cairo, 2001.
7. Fikret Namiq Al-Ani, The United States of America and the Security of the Arabian Gulf: A Study of the Development of American Policy in the Gulf Since the 1980s and Future Prospects, Baghdad, 2001.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8. Muhammad Azhar Saeed, Political Geography: Foundations and Applications, Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Iraq, 1998.

9. Mazen Ismail Al-Ramadani, Foreign Policy: A Theoretical Study, Baghdad, Dar Al-Hikma Press, 1991.

10. Salah Al-Din Al-Shami, Studies in Political Geography, Alexandria Press, undated.

11. Muhammad Azhar Saeed, Political Geography: Foundations and Applications, Directorate of Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Iraq, 1988.

12. Mazen Ismail Al-Ramadani, Foreign Policy: A Theoretical Study, Baghdad, Dar Al-Hikma Press, 1991.

13. Nafi' al-Qassab and others, Political Geography, Baghdad, Directorate of Dar al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, 1988.

14. Bassem Karim Sweidan, The Iraqi Territorial Sea, unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2001.

15. Jaber Ibrahim al-Rawi, International Maritime Law According to the 1982 Law of the Sea Convention with a Study of the Arabian Gulf, unpublished doctoral dissertation, University, College of Law, 1989.

16. Hussein Neda Hussein, The Strategic Importance and Legal System of the Maritime Navigation Route in the Arabian Gulf, Dar al-Rasheed for Publishing, Baghdad, 1980.

17. Abdul-Moneim Abdul-Wahab and Sabri Faris al-Hiti, Political Geography, University of Mosul, Dar al-Kutub for Printing and Publishing, 1989.

18. Ahmed Ibrahim Mahmoud, The Strategic Rivalry between Iraq and Iran in the Gulf, International Politics Magazine, Issue (136), 1999.

19. Munther Abdul Majeed Al-Badri, A Study in the Political Geography of Iraq, Second Arab Geography Conference, Baghdad, 1992.

20. Ismail Sabri Muqallid, International Political Relations: A Study of Principles and Theories, Dhat Al-Salasil Publications, Kuwait, Fifth Edition, 1987.

21. Haitham Karim Saywan, The Iraqi Economic Crisis after 2003, "Features and Future Prospects," Political Issues Magazine, Issue (4), Al-Nahrain University, College of Political Science, 2009.

22. Shatha Zaki Hassoun, Parliamentary Elections and Restructuring the Political System in Iraq, Al-Mustansiriya Magazine, Issue (28), Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, December 2009.

23. Raed Shihab Ahmed, The Impact of the American Military Presence on the Political System in Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Baghdad, 2005. 24. Abdul-Azim Jabr Hafez, Democratic Transition in Iraq...The Future, Jaafar Al-Asami Modern Technical Printing Press, Baghdad, 2009.

25. Sawsan Al-Assaf, Deterrence Strategy: The New American Military Doctrine and International Stability, First Edition, Arab Network for Research and Publishing, Beirut, April 2-8.

26. Corrie Ann Shabel and Judith Asi Jaffe, The Strategic Implications of Iranian Nuclear Armament, translated by Ibrahim Abdul-Razzaq, Baghdad, Bayt Al-Hikma, 2001.

27. The First Iraqi Strategic Report, The New Military Doctrine: Motives, Starting Points, and Implications, 2008.

28. Kawthar Abbas Al-Rubaie, The Development of Iraqi-American Relations from 1945-1958, Strategic Studies Series, Issue (69), Center for International Studies, University of Baghdad, 2005.

29. Nabih Al-Isfahani, The Basic Principles of Russian Foreign Policy, International Politics Magazine, Cairo, Issue (142), October 2000.

30. Hamid Hamad Al-Saadoun, A Geopolitical Perspective on the Map of Iraq, International Papers, University of Baghdad, Center for International Studies, Issue No. 130, 2004.

31. Hamid Rabie, Iraq and the Game of Nations... On the Development of Iraq's International Role in the Coming Years, edited by Riyad Aziz Hadi, Publications of the Iraqi Society for Political Science, Saeed Press, 1987.

32. Dunya Jawad Al-Jubouri, The Iraqi Regional Role, unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, 2008.

33. Walid Al-Zubaidi, Iraq: Levels of Conflict Between Two Wills, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (373), Center for Arab Unity Studies, 2010.

34. Hussein Hafez Wahib, A Study of the Future of Turkish-Iraqi Relations after the American Occupation, Journal of International Studies, Issue (26), Center for International Studies, University of Baghdad, 2005.

35. Hazem Al-Shammari, The National Vision for Rebuilding Iraq's Regional and International Position, International Information Network at the following link: http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akba r

.36Abdul Razzaq Khalaf Muhammad, Iraq and the Gulf Regional System: Changes and Continuity, from the book "The Arab and Regional Political System: Change and Continuity", by Dr. Ibrahim Khalil Al-Allaf, Center for Regional Studies, University of Mosul, research papers from Symposium (29) held on November 26, 2008.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/